المحور الثاني : دراسة وتحليل الميزانية

ملاحظة هامة

هذه عبارة عن ملخصات فقط للمحاضرات، توجد تمارين وعناصر فرعية يتم شرحها في المحاضرة، لذا ينبغي على الطلبة الحضور.

تمهيد

تقوم المؤسسة بتحليل نشاطها في وقت معين بالاستعانة بالقوائم المالية ومن أهمها الميزانية، والتي هي عبارة عن قائمة تحدد فيها ممتلكاتها التي تمثل الأصول ومواردها التي تمثل الخصوم، ومن خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة واكتشاف أسباب النجاح والفشل، ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية بحيث يمكن للمستخدم استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على أداء المؤسسة، وذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للتحليل المالي.

أولا: مفهوم الميزانية ومضمونها

اختلف الباحثون والمحاسبون والاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد للميزانية، وقد تنوعت هذه التعاريف باختلاف الآراء والاتجاهات حسب الزاوية التي ينظر إليها.

1- تعريف الميزانية

تعرف الميزانية المحاسبية على أنها " جرد تقوم به كل مؤسسة في وقت معين (كل شهر، شهرين، ستة أشهر...الخ) وعلى الأقل مرة في كل سنة، عند نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه من موجودات، ولكل ما عليها من ديون وهذا لتحديد ذمتها وحالتها الصافية، وهي من الناحية القانونية تأخذ شكل جدول نميز فيه جانبين: جانب للموجودات أو الاستخدامات ويعرف بالأصول وجانب للموارد ويطلق عليه الخصوم".

وحسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007 فقد أشار للميزانية على أنها تحدد " بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة".

وحسب المادة 04 من نفس القانون، وضح الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وهي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك، بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما أشارت المادة 25 من نفس القانون، أن تقوم الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون بإعداد الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتضمن الكشوف المالية ما يلي:

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

2- مكونات الميزانية

تتكون الميزانية من جانبين أساسيين هما:

أ- جانب الأصول:

ويشمل ممتلكات واستخدامات المؤسسة، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 01: يمثل عناصر أصول الميزانية

الأصول	ملاحظة	إجمالي	إهتلاك	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الأخرون					
الضرائب ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009، ص 28

ب- الخصوم:

ويمثل جميع موارد المؤسسة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وسواء كانت موارد ذاتية أو أجنبية، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 02: يمثل عناصر خصوم الميزانية

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية / نتيجة صافية حصة المجمع رؤوس الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية			
المجموع (1)			
الخصوم غير جارية القروض وديون مالية الضرائب المؤجلة والمرصود لها الديون الأخرى غير الجارية المؤونة والمنتوجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009، ص 29

ثانيا: نقائص الميزانية المحاسبية

تحتوي الميزانية المحاسبية على عدة نقائص تجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية مالية، ومن بين أهم هذه النقائص ما يلي:

- ❖ تقييم الاستثمارات على أساس القيمة الشرائية، لكن في الواقع نجد أن قيمة الاستثمارات تؤثر فيها عدة عوامل أخرى كالتضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود.
- ❖ تقييم المخزونات بعدة طرق من الناحية المحاسبية، لهذا فإن قيمة المخزون لحظة إعداد الميزانية محسوب على أساس تكلفة الشراء أو الإنتاج، في حين أن قيمته في السوق تختلف عن قيمته لحظة انجاز الميزانية، والسبب راجع إلى أن أسعار السوق تتأثر في الأجل القصير بآليات العرض والطلب.
- ❖ كل من أوراق القبض والزبائن لا نعرف آجال استحقاقها، لتحويلها إلى سيولة بصورة مؤكدة.

ومن خلال هذه النقائص يمكن اعتبار الميزانية المحاسبية ساكنة في تاريخ معين، وهذا راجع لعدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية، مما يستدعي ضرورة الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

ثالثا: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

انطلاقا من عرض نقائص الميزانية المحاسبية المذكورة سابقا، الأمر الذي يستدعي من المحلل المالي أن يقوم بجملة من التعديلات وإعادة صياغة الميزانية المحاسبية، وذلك بهدف الانتقال إلى الميزانية المالية حتى يقوم بتحليل دقيق على أسس صحيحة، ولاستعمال الميزانية المحاسبية بشكل صحيح يجب اعدادها وفق منظور مالي تتحقق فيه الشروط التالية:

- ❖ مبدأ سيولة الأصول: والذي نقيس به درجة السيولة المتزايدة أي القابلية للتحويل إلى نقود.
- ❖ مبدأ استحقاقية الخصوم: أي استحقاقية الديون بترتيبها من أطول مدة إلى أقصر مدة.
- ❖ مبدأ السنوية: هو مقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لمدة أطول أو أقصر من سنة.

1- ترتيب وتعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستخدامات الاقتصادية وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية، وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة ونأخذ بعين الاعتبار أيضا مبدأ السنوية كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأطول من سنة (تدخل في أكثر من دورة استغلال) والعناصر التي تستعمل خلال نفس السنة (دورة الاستغلال)، وتنقسم الأصول إلى قسمين أساسيين وهما:

أ- الأصول غير جارية:

وتشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لمدة تزيد عن سنة، وتشمل عادة التثبيتات (الإستثمارات) وهي موجودات ذات عمر إنتاجي طويل نسبيا وهي قيم ثابتة مادية ومعنوية، اقتنتها المؤسسة لغرض الاستعمال في العمليات الإنتاجية أو التجارية والخدماتية، وليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها حيث تظهر في المجموعة الثانية، وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ويعاد تقييمها وفق القيمة الحقيقية (السوقية)، وتشمل التثبيتات على ما يلي:

- ❖ تثبيتات معنوية: وهي أصل غير مادي مستعمل من طرف المؤسسة في إطار نشاطها مثل: شهرة المحل، العلامات التجارية، برامج المعلوماتية ورخص الاستغلال والتثبيتات المعنوية الأخرى، ولا يتم تسجيلها محاسبيا إلا إذا توفرت شروط وهي:
  - ✓ يتوقع أن تتدفق منها منافع مستقبلية للمؤسسة.
  - ✓ أن تكون تكلفتها قابلة للقياس بشكل موثوق.
- ❖ تثبيتات عينية: وهي التي لها وجود مادي دائم ومملوكة من قبل المؤسسة وتشمل على الأراضي، المباني، آلات الانتاج، المعدات، والتثبيتات العينية الأخرى أو على شكل امتياز وتشمل الأراضي الممنوحة على شكل امتياز، عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي، المباني الممنوحة على شكل امتياز، والمنشئات التقنية والتثبيتات الأخرى، والتثبيتات الجاري انجازها، وتمثل هذه الأصول المادية أداة ضرورية لنشاط المؤسسة.
- ❖ تثبيتات مالية: وتشمل عادة على ما يلي:

- المساهمات المالية: والتي تعبر عن مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، وتبقى لدى الغير لمدة تزيد عن سنة مثل سندات المساهمة.
- تثبيتات مالية أخرى: ويعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية، وتبقى لديها لمدة تزيد عن سنة مثل الودائع والكفالات المدفوعة.

❖ تثبيتات أخرى: وتشمل عادة على ما يلي:

- مخزون الأمان: ويسمى أيضا بمخزون العمل وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها العادي، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة لأطول من سنة، ويمثل الحد الأدنى الواجب توفره والحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه، ومخزون الأمان يعني تجميد المؤسسة جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج مثل تأخر وصول الطلبية، وبالنسبة للمنتجات التامة الصنع فهومن أجل مواجهة التغيرات التي تحدث في طلبيات الزبائن.
- الزبائن: ويشمل بعض الذين سيسددون التزاماتهم للمؤسسة لمدة تزيد عن السنة بسبب العسر المالي، أو نتيجة عدم الوفاء بتاريخ التسديد، وهذا ما يجعل المؤسسة تعيد النظر في تصنيف الزبائن، وإلى المعايير المتعلقة بمنح التسهيلات والبيع بالأجل.

ب- الأصول الجارية:

وتشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية ولأقل من سنة وهي:

❖ المخزونات: وتعتبر أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة من بضائع، مواد أولية ولوازم والمنتجات التي بحوزة المؤسسة، حيث تقوم المؤسسة بتحديد المخزونات وتصنيفها ويتم تقييمها على أساس تكلفة الشراء بالنسبة للبضائع، وعلى أساس تكلفة الصنع بالنسبة للمنتجات تامة الصنع.

❖ القيم غير الجاهزة (غير محققة): تمثل بعض عناصر المجموعة الرابعة وتضم المتعاملين مع المؤسسة (الزبائن)، وهي كل الحقوق التابعة للمؤسسة والمتواجدة لدى الغير ولا تزيد مدتها عن سنة، ويظهر عنصر الديون المشكوك في تحصيلها حيث توضع لها مؤونة، ولا يمكن إلغائها حتى يكون هناك مبرر.

❖ القيم الجاهزة (المحققة): وهي الأموال التي توجد في حوزة المؤسسة وتحت تصرفها في أي وقت، وتتمثل في حساباتها المالية الجارية وتحتوي أساسا على البنك والصندوق.

2- ترتيب عناصر الخصوم

تضم الخصوم عناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة وبعض عناصر المجموعة الرابعة، وترتب حسب مبدأ الاستحقاقية ونقصد بهذا المبدأ المدة التي تستغرقها المؤسسة في استعمال أموالها سواء الخاصة أو الديون، أي مدة إرجاع المؤسسة هذه الأموال لأصحابها أو بقائها في المؤسسة، بالإضافة إلى مبدأ السنوية ونقصد بهذا المبدأ الفصل بين العناصر التي تبقى لفترة أطول من سنة في المؤسسة والعناصر التي تبقى لفترة أقصر من سنة، وتقسم الخصوم إلى ما يلي:

أ- أموال خاصة:

وهي تلك الأموال التي تعتبر ملكا للمؤسسة التي تبقى تحت تصرفها لمدة تفوق السنة وتعود ملكيتها للشركاء، وتشمل على رأس مال الشركة ح/ 101 حيث لا يمكن إرجاعها لأصحابها أو توزيعها على المساهمين إلا بعد انتهاء العقد أو إفلاس المؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطات، الترحيل من جديد، وفرق إعادة التقدير سواء كان موجب أو سالب حيث تعتمد المحاسبة على تقييد المعلومات والبيانات على التكلفة التاريخية للأصول، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التقلبات أو التغيرات السوقية للأسعار الذي ينتج عن ظاهرة التضخم، وبالتالي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار رصيد فرق إعادة التقييم في حساب القيم الحقيقية لجانب الأصول بين قيمتها الدفترية أو التاريخية وقيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي، مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقييم وذلك بالزيادة أو بالنقصان ويظهر في حساب 105 ولتوضيح الفكرة نأخذ المثال التالي: (الوحدة ألف دج).

- تقدر القيمة المحاسبية الصافية للأراضي ب 20.000 دج، بينما تقدر قيمتها الحقيقية ب 30.000 دج.
- تقدر القيمة المحاسبية الصافية للآت الإنتاج ب17.500 دج، بينما تقدر قيمتها الحقيقية ب 11.500 دج.
- تقدر القيمة المحاسبية الصافية للمواد الأولية ب 5.000 دج، بينما تقدر قيمتها الحقيقية ب 5.000 دج.

المطلوب:

- ✓ حساب فرق إعادة التقييم ؟.

الحل: فرق إعادة التقييم (ق$^{\pm}$) = القيمة الحقيقية - القيمة المحاسبية الصافية

نحسب فرق إعادة التقييم بالاعتماد على الجدول الموالي:

العناصر	القيمة الحقيقية	القيمة المحاسبية الصافية	ق $^{\pm}$
أراضي	30.000 دج	20.000 دج	10.000 دج
ألات إنتاج	11.500 دج	17.500 دج	- 6.000 دج
مواد أولية	5.000 دج	5.000 دج	0
فرق إعادة التقييم (ح/ 105)			4.000 دج

وبالتالي نسجل مبلغ **4.000 دج** ضمن الأموال الخاصة في ح/ 105 فرق إعادة التقييم.

ب- الخصوم غير جارية (ديون طويلة الأجل):

وهي الموارد الأجنبية التي تفوق السنة لدى المؤسسة، والمبدأ الأساسي المعمول به اعتبار قروض بنكية (ح/164) ديون طويلة الأجل، لأن من خصائص هذا الحساب أنه يبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة، وتحول الأقساط التي ستسددها المؤسسة خلال السنة الحالية إلى ديون قصيرة الأجل، أما الديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها.

ج- الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل):

وهي كل الالتزامات التي لا تتجاوز سنة من تاريخ تسديدها، وتشمل على الديون التي تستفيد منها المؤسسة لفترة تقل عن سنة، بالإضافة إلى جزء من نتيجة الدورة الموزعة على الشركاء والعمال، وتشمل أيضا الموردين، الضرائب، الضمان الاجتماعي والعناصر الأخرى.

ملاحظات:

❖ الأموال الدائمة: هي كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأطول من سنة مهما كان مصدرها، وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + خصوم غير جارية (د ط أ)

❖ معالجة مؤونة الأعباء: عند الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية يجب معالجة مؤونة الأعباء، وهي عبارة عن مبالغ مالية تخصصها لمواجهة أخطار محتملة الوقوع، وتظهر حسب الحالات التالية:

➢ حالة وقوع الخسائر (مؤونة مبررة) في هذه الحالة فإن المؤسسة تتحمل هذه الأعباء بصورة مؤكدة، وتدفعها في مدة قد تقل أو تزيد عن السنة وتظهر ضمن الديون طويلة أو قصيرة الأجل.

➢ حالة عدم وقوع الخسائر(مؤونة غير مبررة) وبالتالي يجب إخضاعها للضريبة، والباقي يضاف إلى الاحتياطات أو رأس المال أو يضاف إلى الترحيل من جديد أو يقسم على الشركاء.

ويمكن توضيح هذه الحالات من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 01: يوضح كيفية معالجة مؤونة الأعباء

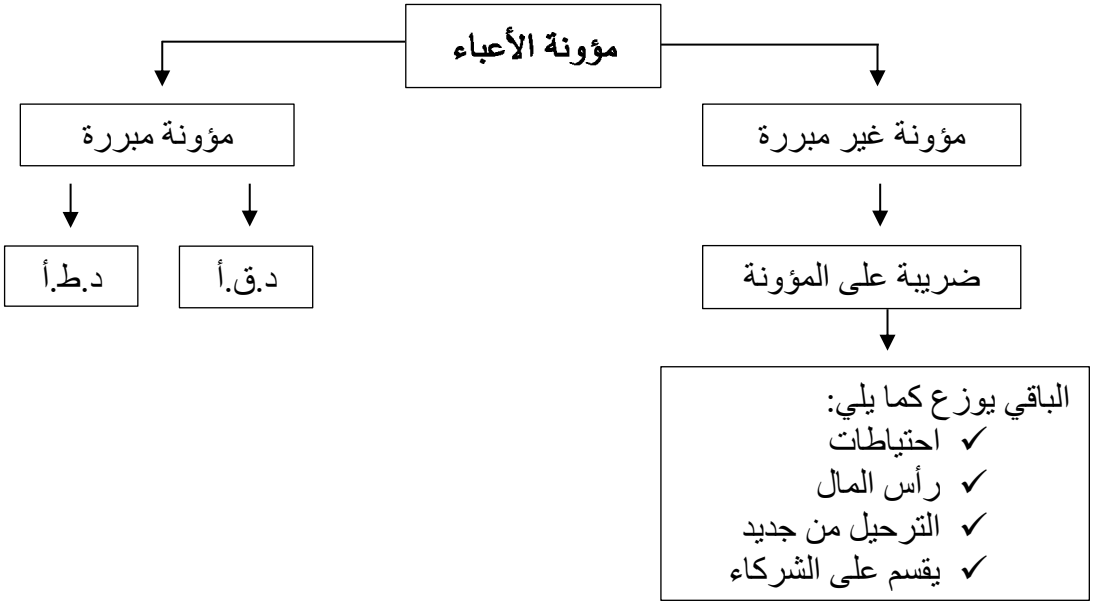

❖ معالجة النتيجة: لا تظهر النتيجة في الميزانية المالية مثل الميزانية المحاسبية، وإنما تعالج كما يلي:

➢ في حالة الربح: ويتحقق الربح عندما تكون الأصول أكبر من الخصوم، حيث يتم اخضاع النتيجة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة، والمعدلة بنص القانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 33، بتاريخ 04 جوان 2020.*

* وللمزيد من التوضيح، أنظر لنص القانون المذكور أعلاه المادة 09 ص 05 و06.

أو تخضع النتيجة إلى الضريبة على أرباح الشركات (IBS) وحسب طبيعة نشاطها، كما تنص عليه المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة كما يلي:

- ✓ 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- ✓ 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
- ✓ 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

وبعد اخضاع النتيجة للضريبة حسب الحالة، يتم تشكيل الاحتياط القانوني والاحتياطات الاختيارية (حسب العقد التأسيسي أو باتفاق الشركاء)، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على الشركاء والعمال في المدى القصير ويظهر ضمن الديون قصيرة الأجل، أو يحول إلى الترحيل من جديد.

- ➢ في حالة الخسارة: تلجأ المؤسسة إلى تغطيتها عن طريق الاحتياطات أو الترحيل من جديد أو عن طريق رأس المال، ويمكن توضيح هذه الحالات من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 02: يوضح كيفية معالجة النتيجة

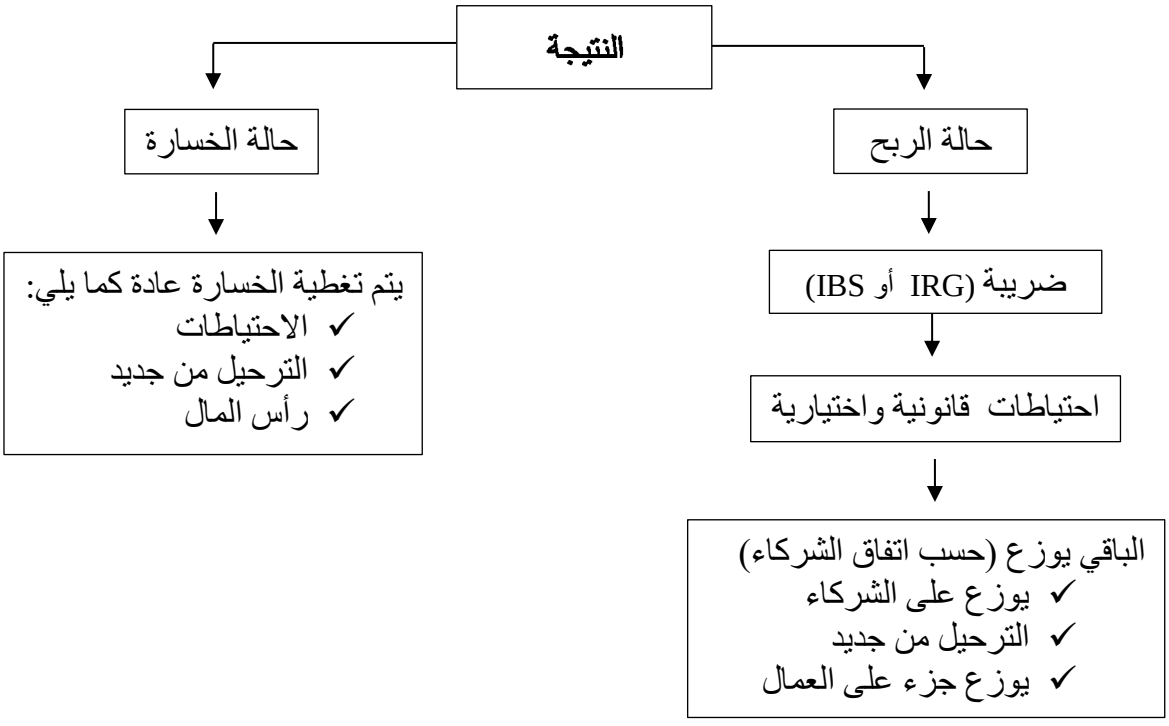

رابعا: الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة

بعد إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية، نتحصل على الميزانية المالية.

1- الميزانية المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل الميزانية المحاسبية تظهر هذه الأخيرة في شكل جديد والتي تسمى بالميزانية المالية، التي يمكن تعريفها على أنها " ميزانية محاسبية مصححة أو معدلة تستخدم في التحليل المالي"، كما تعرف أيضا على أنها " جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم، ترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم".

وتختلف أشكال الميزانية المالية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، فالحسابات الرئيسية هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي، ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي:

الجدول رقم 03: يوضح مكونات الميزانية المالية

الأصول	ق ح	ق م ص	ق ±	الخصوم	المبلغ دج
تثبيتات معنوية	.....	.....	.....	رأس المال	.....
تثبيتات عينية	.....	.....	.....	فرق إعادة التقييم	.....
تثبيتات مالية	.....	.....	.....	احتياطات	.....
تثبيتات أخرى وتشمل عادة على ما يلي	.....	.....			
مخزون العمل	.....	.....			
الزبائن الذين سيسددون لمدة تفوق السنة	.....	.....			
مجموع الأصول غير الجارية	.....	.....	.....	مجموع الأموال الخاصة	.....
بضائع	.....	.....	.....	قروض بنكية طويلة الأجل	.....
مواد أولية	.....	.....	.....		
منتجات قيد الإنتاج	.....	.....	.....		
منتجات وسيطة	.....	.....	.....		
منتجات تامة الصنع	.....	.....	.....		
مجموع المخزونات	.....	.....	.....	مجموع الديون طويلة الأجل	.....

زبائن	.....	.....	.....	قروض بنكية قصيرة الأجل	.....
أوراق القبض	.....	.....	.....	مؤونات أخرى للأعباء	.....
مجموع القيم غير جاهزة	.....	.....	.....	موردو المخزونات	.....
البنك	.....	.....		شركاء حسابات جارية	.....
الصندوق	.....	.....		ضرائب	.....
مجموع القيم الجاهزة	.....	.....		هيئات اجتماعية	.....
مجموع الأصول الجارية	.....	.....	.....	مجموع ديون قصيرة الأجل	.....
مجموع الأصول	.....	.....	.....	مجموع الخصوم	.....

2- الميزانية المالية المختصرة

وهي عبارة عن الجدول الذي يظهر المجاميع الكبرى للميزانية المالية، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل المالي والتي تكون بمثابة مدخلات أساسية لحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية، وتظهر الميزانية المالية المختصرة على النحو التالي:

الجدول رقم 04: يوضح مكونات الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج
أصول غير جارية	.....	الأموال الخاصة	.....
مخزونات	.....	د ط أ (خصوم غير جارية)	.....
القيم غير جاهزة	.....	د ق أ (خصوم جارية)	.....
القيم الجاهزة	.....		
المجموع	.....	المجموع	.....

خامسا: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

بعد الحصول على الميزانية المالية المختصرة يمكننا تمثيلها بيانيا، لإظهار تركيب بنيتها وجعلها أكثر مرونة لتسهيل عملية الإطلاع عليها، حيث تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على مختلف عناصرها، ويتم تمثيلها على أشكال هندسية مختلفة ومن بينها ما يلي:

1- الأعمدة البيانية:

يكون التمثيل بإظهار مكونات الأصول والخصوم الرئيسية، كما يلي:

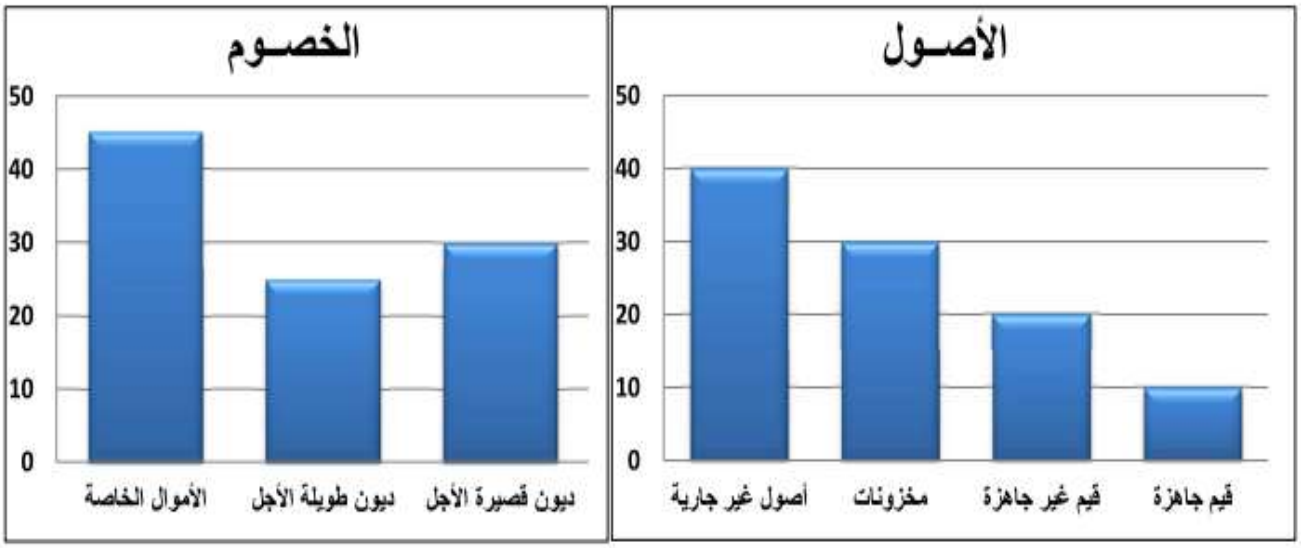

2- الدائرة:

يمكن تمثيل الأصول والخصوم على دائرتين مختلفتين كما يلي:

ملاحظة:

يمكن تمثيل الأصول والخصوم على نفس الدائرة، كما يمكن الاعتماد على أشكال بيانية أخرى.